الربيع و الأرض الجُرُز، أيهما لعنة على الآخر؟
" الربيع العربي" و فشل خطاب الفلسفة العربية المعاصرة

د. عبدالله علي عمران سعد
جامعة عمر المختار/كلية الآداب/قسم الفلسفة
abdullah.ali@omu.edu.ly

ملخص

الربيع العربي حدث لم يسبق للمنطقة العربية أن شهدت مثله، وبالتالي لا يمكن قياسه على أحداث سابقة، إلا إنَّه هناك تحولات كبرى عرفها العالم يمكن مقارنتها به، وهناك نقف أمام سؤال مهم؛ وفقاً لأي معايير سوف نُقَيِّم هذا الحدث؟ هل قياساً للتحولات الإنسانية الكبرى؟ أم وفقاً لظروف منطقتنا العربية؟ أم بالاثنين معاً؟ و هو ما يتطلب الإجابة على العديد من الأسئلة، هل كانت المنطقة العربية مؤهلة لاستقبال هكذا حدث؟ أم كانت أرضاً جرزاً، لا تصلح أساساً لنمو الربيع؟ بسبب تعثر كل مشاريع إصلاحها،(دينياً وقومياً وعملياً) وهل الربيع العربي سببًا في ذلك أم نتيجة؟ هل يتحمل مسئولية الأحداث المصاحبة له أم هي تراكمات لمراحل سابقة؟ جعلت منه نتيجة منطقية.

الكلمات المفتاحية: الربيع، العربي، الثورة، الفلسفة.

مقدمة

إن الربيع العربي، ليس مجرد حدثٍ عابرٍ، أو تغيرٍ مفاجئٍ، بل هو في الحقيقة، كأي حدثٍ آخرٍ، لابد له من مقدماتٍ، وتترتب عليه نتائج، ومن هنا تأتي الإشكالية الأساسية للبحث، وهي التنقيب عن المقدمات الفكرية والفلسفية، للربيع العربي، وما هي النتائج الأكثر أهمية، التي ترتبت عليه، من الناحية الفكرية و الفلسفية؛ وذلك من خلال طرح بعض الأسئلة، فهل غياب حرية الفكر الفلسفي، كانت سبباً للربيع العربي؟ أم نتيجةً مترتبةً عليه؟ أم نحن أمام حلقةٍ مفرغةٍ؟ وهكذا أسئلة هي التي تجعل البحث في الربيع العربي أمراً مهماً، لأن الجدل المرتبط بالربيع العربي، ينحصر في المكاسب والخسائر، المادية والسياسية والحزبية والأيديولوجية، ولم يلتفت كثيرون إلى أن ما حدث نتيجة منطقية لهكذا مقدمات، وأن الخسائر أو النتائج الأكثر خطورة، هي النتائج الفكرية والفلسفية. وهكذا تنقيب عن الأسباب أو تتبع للنتائج، لابد له من منهجٍ تاريخيٍ، يعرض التغيرات التاريخية، ومقارنٍ يقارنها بنظرائه من الأحداث، وتحليلٍ يحلل تستخلص به نتائج.

على الرغم من أنَّ الحكم على الأحداث التاريخية الكبرى، يحتاج وقتاً طويلاً؛ لأنها أحداث تراكمية، إلا أننا لا يمكن أن نصادر حق السؤال عن نتائجها، وعليه، ما هي الإجابة التي يمكن أن نقدمها لمن يقول "ماذا كسبنا و ماذا خسرنا؟" هل الحرية تستحق كل هذا؟ (الدماء-التردي الأمني والاقتصادي) وهل حصلنا عليها أصلاً؟ والأهم، هل يجيد العرب استخدامها فضلاً على أن يستحقونها؟ في المقابل، هل ثمة فرق بين خوفنا من اللصوص في دولة الفوضى، وخوفنا من البوليس في دولة الاستبداد؟ وإنَّ ما وصلنا إليه، كان قدراً مؤجلاً ولكنه حتمي، بسبب سياسات نظم الاستبداد؟ هل قدرنا أن يكون خيارنا محصور بين غضب العوام والجُهَّال، وبين حكم المستبد الظالم؟ بين الشمولية والعسكرة والتوريث وبين الفوضى والتشتت؟

أولاً: سمات عامة لمشاريع النهضة العربية.

إذا اعتبرنا أن تيارات النهضة العربية الدينية والقومية والعلمانية، هي تيارات إصلاحية، واعتبرنا أن مشاريعها النهضوية كانت تهدف إلى إصلاح الواقع العربي، فكرياً وعلمياً

واقتصادياً وسياسياً، فلا مناص أمامنا من اعتبار أن الربيع العربي هو بمثابة شهادة الوفاة لكل تلك المشاريع، وتعبيراً عن فشل الإصلاح.

بصفة عامة يمكن الإشارة إلى قواسم مشتركة بين كل تيارات الفكر العربي الحديث والمعاصر، تعبر في السياق العام عن ضعفها، وتتنبأ بفشلها؛ فكل تيارات الفكر العربي كانت تعاني خطاباتها من **النخبوية**، فأفكارها ومشاريعها تبقى حبيسة أذهان النخبة، التي تؤمن بها وتدافع عنها، والأكثر سوءاً هو أن ترتبط تلك النخب بالنظم والقيادات السياسية، وهي سمة عامة في الفكر العربي، حين يقرب الحاكم النخبة الفكرية القريبة إلى أفكاره، فيتحول المشروع الفكري إلى خطاب سياسي يستند إلى جبروت السلطة.

في كل الأحوال، لم تتمكن كل التيارات من صياغة أفكارها ومشاريعها بما يمكنها أن تلامس عامة المجتمع، دون أن نغفل هنا تدني مستوى تفاعل المجتمع مع الخطاب المنظم العقلاني، وهذا كما يرى (النيهوم) هو العائق الحقيقي أمام أي تحول مجتمعي. (النيهوم،2001، ص58) ومن جهة أخرى كان تفاعل المجتمع مع خطاب تيارات النهضة، لا يتعدى التفاعل العاطفي، المبني على إثارة عواطف الجماهير، تجاه بعض القضايا، كالحجاب أو القرآن أو القضية الفلسطينية، دون أن تشارك الجموع في رؤية نقدية لتلك التيارات.

أما لو كانت الخطابات غير نخبوية، وحاولت الوصول إلى رجل الشارع؛ فإنها غالباً ما تخاطب مشاعر الجموع، دون أن تكون خطابات عقلانية، وهذه السمة أحدثت خللاً كبيرًا في العقل الجمعي للشعوب العربية، حيث خلقت شرخاً عميقاً بين آمال الشعوب من جهة وبين إمكانياتها وأدواتها من جهة أخرى، فالآمال والمطامح ذات طبيعة شعورية، بينما القدرة على تحقيقها فتعتمد على القدرة العقلية، فإنْ كان من السهل العبث بمشاعر الجماهير بسرعة كبيرة؛ فإنَّ تطوير العقول وتأهيلها للإنتاج والتنظيم أمر غاية في الصعوبة فيحتاج إلى وقت ومشقة. (زريق،1981، ص373)، فالشعوب العربية المطالبة بالحرية والديمقراطية، والخطابات الفلسفية التي تدعوها لذلك، لم تهيئ تلك الشعوب لنيل الحرية وممارسة الديمقراطية.

من جهة أخرى، كان خطاب تيارات النهضة، يفتقد إلى **التراكمية**، والاستمرارية، بل كان في الغالب خطاباً ارتجالياً، لا يؤسس على ما قبله ولا يمهد لما بعده، مما يجعله خطاباً غامضاً و غائماً، ويفتقد إلى العمق والتراكمية الفلسفية، فكل مفكر عربي، يؤسس خطابه الخاص به، والذي ينطلق فيه من الصفر، كأنه لم يقل أحد قبله شيئاً، ممَّا جعل خطابات النهضة مرحلية وتستمد قوتها من الأشخاص أكثر مما تستمدها من التراكم الفكري. وهذه السمة مرتبطة بسمة أخرى، وهي أن خطابات النهضة ذات طبيعة إصلاحية، أي أنها تحاول التعامل مع اللحظة الراهنة؛ ولذلك افتقدت سمة الثورية والجدة.

ثانياً: مظاهره فشل الخطاب الفلسفي العربي المعاصر لتيارات النهضة.

1- الخطاب الديني. (الفقه أفيون الشعوب).

لابد من التنويه قبل كل شيء، إلى أننا أمام "خطابات" دينية متعددة، وليس "خطاباً" دينياً واحداً، و هذا التعدد يقوم في كثير من الأحيان على التعارض إن لم يكن التضاد، وليس مجرد تنوع قائم على الاختلاف فقط. ووفقاً لتعبير (محمد أركون)، فالخطاب الإسلامي لم يعد مركزياً، بل أصبح متعدد المراكز، (أركون،1995، ص125) وهذا التقييم يقوم أساساً على تتبع مواقف الخطابات الدينية من القضايا الكبرى، فليس هناك تصور ديني- على سبيل المثال لا الحصر- محل اتفاق، بين الخطابات الدينية حول مسألة النظام السياسي وإدارة شئون الدولة.

ولقد فشلت تيارات الإصلاح الديني في خلق بيئة دينية جاذبة، بل كانت خطاباتها تمثل بيئة خصبة للتطرف الديني، ولم يتحقق أي خطاب ديني معتدل، يمتلك قاعدة شعبية، وخلفية تراثية، تصلحان للإقناع، ولا يتوقف الفشل على عدم خلق خطاب ديني، يسهم بشكل فاعل في بناء النهضة، بل لم تستطع الخطابات الدينية، حتى الحيلولة دون انتشار الرديكالية والفاشية الدينية، مثل (القاعدة داعش)، واستمرارها في الحصول على (تعاطف) شريحة من المسلمين، إضافة للصدام بين التيارات الرديكالية والدولة، مما أسهم في إرباك حركة المجتمع وتطوره الاقتصادي، إذ تمثل هذه الظواهر، أبرز مؤشرات فشل حركات الإصلاح الديني.

وعلى الصعيد النظري، أُسِّسَ التيار الديني لمرجعية موازية وغائمة الرؤية، وهي التراث دون بذل جهد لتنقيح وتوضيح ذلك التراث، بل على العكس، أضفى عليه مسحة من القداسة، جعلت مجرد السؤال عن صحة سنده كفرًا بواحاً، وهذا الأمر جعل التيارات الدينية تعادي (تحرم) العديد من العلوم، وعلى رأسها الفلسفة، لكونها لا تحاول أن تمارس دور العلوم الشرعية، بل وتحاول التشكيك فيها أيضاً.

ومع كل هذه الإخفاقات، استمرت تيارات الإصلاح الديني، في تبوأ مكانة متقدمة؛ وذلك بسبب الزواج العرفي بينها وبين الأنظمة السياسية الشمولية المستبدة، وهو ما انعكس سلبًا على الخطاب الديني، حيث لم يعد يعتمد في مشروعه على قوة الحجة، بل على قوة السلطة، وأصبح نجاح مشروع يعتمد على رضا السلطان لا على فهم القرآن. في المقابل استغلت الأنظمة الاستبدادية الخطاب الديني لتسكين آلام الشعوب، أو أفيونا للشعوب وفقاً للتعبير الماركسي، والتستر على فشل الأنظمة وعجزها، من خلال الترويج لحتميات وتصورات دينية كونية، كما أصبح الخطاب الديني بمثابة العصا التي تضرب بها النظم السياسية، على أيدي خصومها، حين توجه تهماً ذات طابع ديني لخصومها، خاصة الأصوات المطالبة بالتحرر، أو المنادية بالثورية. (العظم، 1975، ص9)، ولذلك وعلى الرغم من غياب أي مشروع سياسي واضح المعالم لدى التيارات الدينية، إلا أنها تستمد قوتها وتصب تركيزها على فكرة سياسية واحدة، وهي التي أكسبتها رضا النظم السياسية، وهي فكرة (طاعة ولي الأمر)، التي توسعت لشمل الأمراء والعلماء، فضمنت مكانة الصدارة للتيارات الدينية والنظم الحاكمة.

2- الخطاب القومي (النكسة-الانغلاق-العسكرة).

إنَّ إعادة النظر في نشأة التيار القومي تكفي في حد ذاتها لإدانته التاريخية والفكرية، فلقد نشأ هذا التيار وفقاً لمتغيرات دولية خارجية، وذلك عند محاولة الدول الأوروبية الكبرى الإطاحة بالحكم العثماني المتهالك، ومن هنا افتقر الخطاب القومي إلى المشروع النهضوي الحضاري، وكان في مجمله خطاباً عاطفياً، يستمد أصوله من مرجعيات التاريخ العربي، كما يعتمد على أسس غير راسخة من الناحية العلمية الموضوعية، كالعرق واللغة.

ولأنَّ المشروع القومي كان النواة التي التفت حولها الكثير من القوى العربية، تحول إلى المشروع الأوحد، بل أجهض العرب مشروعهم الحضاري الداخلي، (التنويري الليبرالي) من أجل مبادئ التيار القومي، وتحت ذريعة ضرورة التصدي للهجمات الخارجية، سواء الهيمنة الغربية أو الاستيطان الصهيوني لفلسطين، وليس هذا فحسب، بل تعطلت معظم مشاريع التنمية لصالح بناء الجيوش والتسلح، وتخطي الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، وتقييد الحريات، واتهام كل المعارضين بالخيانة والعمالة لصالح العدو الغربي، كما أسهمت من جهة أخرى في حالة الانغلاق الثقافي والعلمي، نظرًا لعدم القدرة على التجريد العقلي، والفصل بين الغرب المتقدم وبين الغرب الاستعماري، مما أدى إلى التأخر عن اللحاق بركب الحضارة.

وعلى الرغم من أن المشروع النهضوي التنويري، أُجْهِضَ لأجل القضايا العربية الكبرى، (صالح، 2013، ص34) إلا أن التيارات القومية فشلت في تحقيق أي تقدم يذكر في القضايا التي أسست عليها مشروعها، فقد كانت النظم القومية شاهداً على نكسة 67، وتراجعت القضية الفلسطينية رغم كل شعارات التحرر، وكل اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية؛ مما جعل القضية الفلسطينية مجرد شعار تعيش عليه الأنظمة العربية. (حرب، 2012، ص27) وهو ما يجعل خطابات الممانعة والنضال، مجرد خطابات زائفة، تغذي بها الأنظمة الشمولية بذرتها الميتة، لكي تتمكن من البقاء والاستمرار، رغم الفشل في كل المجالات التنموية الأخرى.

كما أسهمت بعض النظم التي تنتمي إلى القومية، في شق الصف العربي (غزو العراق للكويت)، حيث لم تحرق الجيوش العراقية آبار النفط فحسب، بل أحرقت التضامن العربي والأخوة العربية. (الرمحي، 1997، ص8) وإن كان التمزق العربي قد سبق ذلك بكثير، (حرب اليمن). والأهم أن التيارات القومية فشلت، في خلق هوية وطنية، من خلال ترسيخ قيمة المواطنة، وهذا بدوره أدى إلى تشكل هويات ثانوية، فبرزت إشكالات حول الأقليات القومية مثل الأكراد والأمازيغ، والتي تعرضت لقمع الأنظمة القومية الشمولية، فضلاً عن كونها لم تجد لها مكاناً في نظريات الفكر القومي، إضافة إلى إشكالية الأقلية الدينية، والتي انتهى إلى تقسيم السودان إلى جنوب مسيحي وشمال مسلم.

ولو راجعنا أدبيات الخطاب القومي، لوجدناه لا يعطي للدين أي أهمية، بل قد نجده يفعل العكس تماماً، فكما ذُكر آنفاً عن نشأة التيار القومي، فهو نشأ أساساً ضد الحركة التركية التي تنتمي لنفس الدين، وكانت تحكم باسم الخلافة؛ لذلك كان الهدف من التيار القومي هو البحث عن قاسم مشترك جديد، يُستثني الدين، وكان هذا القاسم هو القومية؛ ولذلك دخلت التيارات القومية في صراع مع التيارات الدينية في إطار أيهما له الأولوية، العروبة أم الإسلام؟ ومن هنا بدأت التفرقة بين قومية عربية تحتضن الإسلام، وبين قومية مستوردة ترغب في ضرب الإسلام لكي تحل محله، (الغزالي، 2005، ص3) فانقسمت التيارات القومية على نفسها، تحالف بعضها مع الإسلاميين ووقف البعض الآخر ضدهم.

3–الخطاب التنويري. غياب الانفتاح و تعزيز الخصوم.

لقد تحولت مساحة كبيرة من ثقافتنا العربية المعاصرة إلى وكالات حضارية للغير، وامتداد لمذاهب غربية: اشتراكية، ماركسية، ليبرالية، قومية، وجودية، وضعية، شخصانية، بنيوية، سريالية، ...إلخ، حتى لم يعد أحد قادرًا على أن يكون مثقفاً أو مفكراً أو فناناً أو عالماً، إن لم يكن له مذهب ينتسب إليه؛ ممَّا جعلنا طرفاً في معركة ليست معركتنا، وتفرقاً شيعاً و أحزاباً، وفرقتنا لم تكن مع الذات بل تبعية للآخر، وبذلك ضاعت وحدة الثقافة الوطنية.(حنفي، 1991، ص 24)

وليس هذا وحسب، بل لم تنجح التيارات المتأثرة بالنموذج الغربي حتى في نقل هذه الأفكار بشكل يجعلها قابلة للتداول والتطبيق، فالنصوص التنويرية العربية تتضمن الكثير من الحماسة الأيديولوجية والقليل من النظر المؤصل للفكر الفلسفي، معتقدين أن الأنوار عقيدة جديدة قادرة على زحزحة كل الظلمات بفعل الدعوة لا بفعل التفكير،(عبداللطيف، 1993، ص56) كما أنها ترى أن النهضة الغربية تعد نموذجاً مناسباً ويمكن الاحتذاء به، وفي ذلك إغفال مُخل بالخصوصية الثقافية العربية والإسلامية، وهذا ما أدَّى إلى بزوغ جدلية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي.

وعلى الرغم من أهمية النموذج الغربي في النهضة للتيارات التنويرية إلاَّ أنها لم تجاريه في نتاجها الفكري والنهضوي، فلم يظهر كتاب واحد جديد باللغة العربية يعادل كتاب التأملات الميتافيزيقية (لديكارت)، أو مقالة في اللاهوت والسياسة (لسبينوزا) أو رسالة في

التسامح (لفولتير) أو العقد الاجتماعي (لروسو) أو الدين في حدود العقل (لكانط)، يمكننا حينها القول أنَّ الربيع العربي على الأبواب، والمقصود هنا الربيع الفكري الحقيقي الذي لابد أن يسبق الربيع السياسي ويمهد له الطريق. (صالح، 2013، ص24) ؛ وذلك لأنَّ الكتابات التنويرية في مجملها كانت تميل إلى التبعية الفكرية ولم تقدم إنتاجاً فكرياً أصيلاً.

ووفقاً لآليات التجديد والتنوير غير الممنهجة، ونتيجة للهجوم غير المنظم من بعض الشخصيات المحسوبة على التيارات العلمانية على كثير من المقدسات والثوابت الدينية، تولد لدى العامة شعور بالنفور من أفكار التيارات التنويرية والليبرالية، وأعطى الخصوم فرصة سانحة للقضاء على المشروع التنوير حتى في أشكاله المتزنة، كما أن ذلك شغل الأوساط الفكرية بقضايا تكاد تكون ثانوية ويمكن تجاوزها، كما دخلت العلمانية والتنويرية في صراع مع التيارات الدينية من جهة، في إطار مرجعية التراث الإسلامي، ومع التيارات القومية في إطار الهوية العربية، وفي النهاية أصبح التيار التنويري، يتقمص دائماً دور الضحية؛ لتكميم الأفواه والتكفير، سواء بسبب عداء التيارات القومية لتحرره، أو عداء التيارات الدنية لتنويره.

ثالثاً: الربيع العربي والحتمية التاريخية (استحالة الثبات في عالم متغير).

1- الحاكم العربي من القصر إلى القبر.

ترى الحتمية التاريخية أنَّ أحداث التاريخ مترابطة، وأنَّ التاريخ يسير في خط مستقيم، وبالتالي فإنَّه إمَّا أن يتطور تدريجياً، أو ينفجر في حال حدث أي انسداد أعاق حركته، ويُعَدُّ (هيغل) أبرز من قالوا بذلك، فالتاريخ بالنسبة له يسير إلى الأمام بغض النظر حتى عن قوة الشعوب، فالتاريخ تتحكم فيه قوى عقلية، وهو سلسلة متوالية يتحكم فيها المنطق،(Paton,1960 ,p 18) وبغض النظر، عمَّا إذا كان التاريخ يسير وفقاً لحتمية، أو تعبث به إرادة الإنسان، فلا يمكن أن نغفل التغير؛ لكونه سنة من سنن الوجود، وعدم مجاراة التغير، والإصرار على الثبات يُعَدُّ خياراً فاشلاً، حيث أثبت فشله عبر تاريخ الإنسانية الطويل، بل يمكن القول أنَّ كل الأمم والحضارات سقطت بسبب محاولاتها الحفاظ على ثباتها، بينما العالم يتغير من حولها.

وهذا الأمر (تجاهل ضرورة التغيير) كانت له عواقبه الوخيمة في العالم ما قبل الثورة المعلوماتية، أما فيما بعد تلك الثورة فلم يَعُدْ ممكناً أن يحافظ أي شعب أو أي دولة على

ثباته، مهما حاول أن يفرض على نفسه طوقاً من العزلة، لأنَّ العزلة لم تعد ممكنة، إذ أصبح فضاء المعلومات مفتوحاً، ومن أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الأنظمة الشمولية العربية، هو طوق العزلة الذي حاولت أن تفرضه على مواطنيها، والاستمرار على نفس السياسيات السابقة دون تطوير، والعالم يتطور ليس فقط.؟؟؟؟؟؟

كما لجأ العديد من الحكام العرب للاستمرار في الحكم لمدة طويلة، تتساوى أحياناً وعمر الحاكم، فلا ينتقل من القصر إلاَّ إلى القبر، والأسوأ هو التمهيد لتوريث أبنائهم الحكم من بعدهم، سواء في الدول التي تتبنى ديمقراطية مزيفة (سوريا ومصر وليبيا) أو الدول التي تتبنى التوريث أصلاً (الإمارات والسعودية والأردن). كل ذلك عزز حالة الاحتقان والتذمر، وساد لدى الشعوب شعوراً بأنها تشبه المتاع الذي يورِّثه الوالد لولده.

2- العالم قرية صغيرة، الإعلام و شبكات التواصل.

لقد تحققت نبوءة الباحث الكندي (مارشال ماكلوهن) التي قدمها في عدة كتب منها القرية العالمية The Global Village وأصبح العالم قرية صغيرة small village بالفعل، وهناك جانبان مهمان في تطور وسائل الاتصالات، أولهما: ذو طبيعة خارجية يرتكز على تأثيرات العولمة، والآخر: ذو طبيعة داخلية، يتمثل في سرعة التواصل الداخلي على نطاق واسع.

فالتطور الذي حدث في وسائل المواصلات ووسائل الاتصال، جعل العالم مترابط بشكل كبير جداً، فأي حدث حتى ولو كان بعيداً، يمكن أن يؤثر على أي شخص في العالم، إنَّ انتشار حدث ما لا يحتاج إلاَّ إلى ثوانٍ، فاطلاع طالب هندسة مصري يقيم في هامبورغ على تقارير حرب الشيشان، أدت به إلى قيادة طائرة بوينغ والاصطدام ببرج التجارة العالمي، إن هذه الأحداث يمكن أن تعتبر أنموذجاً للحالة الراهنة للعالم، حيث يترابط مليارات البشر بشكل مضطرد، ممَّا جعل غالبية الأحداث غير قابلة للتنبؤ وفقًّا للنظريات التقليدية.(روس، 2017، ص31-34)

وقد لعبت وسائل الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي دوراً بارزاً في أحداث الربيع العربي، فقد أسهمت في تناقل الأخبار، وتسليط الضوء على أصغر التفاصيل لتصبح حدثاً عاماً. ولقد تحول الاهتمام إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي في التنظيم السياسي في

العديد من التجارب أبرزها انتفاضات الربيع العربي.(miller, "other, "2016, p144) فمع الربيع العربي أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي وسائل إعلامية تسهم في توسيع المشاركة المدنية والشعبية، كما أصبحت منصة لتنظيم الشغب والاحتجاجات الشعبية، وقد تترتب عليه عواقب وخيمة.(Reddick, Antonio, 2014, p VII) فإشاعة غير منظمة يطلقها أحد الهواة على شبكات التواصل، قد تسهم في إسقاط دولة، دع عنك مشهد مصور لحالة اعتداء أو قتل، يتناقله ملايين المتصفحين.

3- انسداد الأفق والثورة Revolution.

يستهل (بريتن) كتابه (تشريح الثورة) بالحكم على لفظ ثورة بأنه لفظ غامض، ويستخدم في سياقات متعددة، بدلالات مختلفة، ولأداء معاني كثيرة، وإنْ كان يقرُّ بعد ذلك بأنَّه يأتي غالباً كمرداف للتغيير، وليس أي تغيير، بل التغيير الجذري والمفاجئ واللافت للنظر، (بريتن، 2009، ص 23) ومن جهة أخرى، لا تعد لفظة الثورة لفظاً إيجابياً، ليس فقط على مستوى الكتابات العربية، بل وحتى أفلاطون وأرسطو نجدهما يعتبران أن الثورة ضد الدولة. (صفار،2011، ص 18)

وكلمة الثورة بالمعنى الحديث كلمة دخيلة على اللغة العربية، وبدقة أكثر على أدبيات المفكرين العرب، هذا على الرغم من أن هناك أحداث وتغيرات عرفها التاريخ العربي الإسلامي، يمكن أن يطلق عليها ثورات. وترتبط كلمة ثورة بأوصاف شخصية أكثر من ارتباطها بمفهوم عام، فهي تعبر عن الهيجان والغضب، أما من الناحية الفقهية فإنَّ الموقف الذي يشبه الثورة، أي الإطاحة بالسلطة الحاكمة، فيسمى خروجاً على ولي الأمر، كما يُسَمَّى (فتنة)، وهو أمر مرفوض كلياً، وصل الأمر برفضه إلى تبرير سلطة الحاكم الجائر، وحتى الكافر، ولكن في المقابل يبرر الفقه حكم المتغلب.(بشارة، 2013، ص 25) وهو ما يعبر عن غياب أي نظرية في التغيير السياسي غير السلمي، ممَّا يبيح قبول الشيء ونقيضه.

أما أدبيات الكتاب العرب المعاصرين، فكان مفهوم الثورة مرتبط حيناً بالانقلابات العسكرية، وحيناً بتبرير الانتقام من الخصوم، بل هناك من عالج مصطلح ثورة بسطحية مفرطة، كما فعل (القصيمي) في كتابه عاشق لعار التاريخ، (القصيمي، 1999)، وذلك لأنَّه يعتبر الثورة تصحيحاً لخطأ بسيط، وبما أن للثورة أخطاء فلابد أنها ستحتاج لثورة

ويستمر الأمر إلى ما لا نهاية، وهذه الفكرة بسيطة ويمكن دحضها بسهولة، فالثورة هي أسوأ الخيارات، ولكن ما يدفع نحوها هو أن الأخطاء أصبحت جسيمة و لم يعد بالمقدور تصحيحها، وإلا كانت الثورة حدثاً عادياً، ولا يتطلب الخوف منه كما فعل القصيمي.

وهناك خلاف بين النظريات حول قيام الثورات، هل تخضع للحتمية أم لا تخضع لها، ولكن في كل الأحوال يبقى الإنسان عنصراً فاعلاً في تلك الثورات، ولابد من الإشارة إلى خلاف آخر بين النظريات حول المقصود بالإنسان، هل هو الفرد (نظرية الأبطال) أم هي الجماعة المتمثلة في الأمة أو الشعب أو المجتمع (نظريات العقل الجمعي)، كما يمكن القول أنَّ هناك من يمزج بين الاثنين، بحيث أن الثورات هي حركات الجموع التي يقودها الأبطال والقادة الأفذاذ، كما عبر عن ذلك (غستافو لبون) في كتابه (سيكولوجيا الجماهير)، ولكنها تتفق على أن المحصلة تكون ثورة عارمة وتغيير جذري عنيف.

ولو أسقطنا هذه النماذج المتعددة من التحول والثورات على البيئة العربية، لوجدنا أنها البيئة المناسبة لحدوث الانفجار والثورة؛ فكل المحاولات العربية الإصلاحية لم تحقق أي نهضة، ومنيت بالفشل نظرياً وعملياً، كما أن الحكومات والدول لم تأخذ زمام المبادرة لأي تطوير في برامجها السياسية أو الاقتصادية، واستمرت بذات الطريقة التي تدار بها الدول في العصور الوسطى، وبالتالي يُعَدُّ ذلك شكلاً من أشكال انسداد الأفق، ممَّا تحتم معه حدوث ثورات وهزات عنيفة للنظم والمجتمعات العربية.

واعتقدت النظم الحاكمة أنها تعيش في عالم معزول، بينما هي تعيش في عالم يتحرك بسرعة كبيرة جداً، وإذ لم يضع الإنسان العربي أحد قدميه في المستقبل، فإنَّ قدرته على اجتياز هذه الصدمة حين تدق عليه أبوابه تغدوا أمراً محفوفاً بأشد المخاطر.(توفلر(2)، 1990) أمَّا داخلياً فالمواطن العربي يعيش كل الخيبات، بدءاً من وهم الاستقلال، مروراً بوهم الوحدة العربية التي تحولت إلى مجموعة دول متصارعة، وانتهاء بسلب الحريات وأبسط حقوق المواطنة.(كاظم، 2013، ص31) فكل الظروف الدولية والداخلية، كانت مهيأة لتغيير جذري، فحالة خيبة الأمل هي السائدة، والإحباط هو الشعور العام، وأصبحت كل خيارات المستقبل بلا قيمة، لكون الحاضر لا يحوي ما يستحق الحفاظ عليه. وكل هذا هو تعبير عن الفشل الفكري من الناحية النظرية والفشل الحكومي من الناحية العملية.

وهناك الكثير من الدراسات منها كتاب (حضارة الموجة الثالثة)، والتي لم تكن مجرد تحليلات للأحداث، بل لقد تنبأت دراسات عديدة بهذه الهزة العنيفة، قبل سنوات من الربيع العربي، وليس الأمر تنجيماً، بل هو نابع من قراءة أحداث الواقع، انطلاقاً من الثورة الإيرانية وارتفاع أسعار النفط واتساع رقعة الإرهاب، والحروب العراقية الإيرانية، وأزمة الخليج. (توفلر(1)، 1990، ص 20)، كما أنَّ هناك دراسات أخرى تناولت عمق الأزمة التي يمر بها المواطن العربي، خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، والتي كان من بين الاحتمالات التي ستؤدي إليها هو أن هذا المجتمع لم يعد بمقدوره أن يستمر، وأنَّ مصيره الانهيار،(شرابي، 1986)، والذي غالباً ما يكون على شكل ثورة بما أن التقدم الطبيعي لم يعد ممكناً.

أ– الثورة لأجل الحرية (اللاسلطوية والفوضوية).

إنَّ الثورة بمفهومها الحديث، تشير إلى الفعل العنيف الذي يهدف إلى إسقاط السلطة السياسية القائمة، بدعم من الشعب، وبتوجيه مجموعة أفراد وفق برنامج أيديولوجي، وهذا المعنى يعود إلى القرن الثامن عشر، وبشكل خاص إلى كتابات (أيزدور) و(سان جوست)، فهي حرب الحرية ضد أعدائها. وهي بذلك تعبر عن ضرورة أن يكون هناك توازن اجتماعي في المجتمع، وذلك من خلال تمتع كل أفراده بالحرية، ولكن إذا ما تم الاعتداء على الحرية، فمن حق أفراد المجتمع استعادة هذا الحق ولو بالقوة، لأجل استعادة التوازن، وهي بذلك تمثل مواجهة بين المحكومين والنظم السياسية،(معن، 1989، ص ص 313 –315) وهذا يؤكد أيضاً أنَّ فكرة الثورة ارتبطت في مفهومه الحديث بفكرة الحرية والبدء من جديد.

ولقد كانت الثورات العالمية بشكل عام، تضع نصب عينيها التحرر من الظلم والرق، وليس بالضرورة أن يبرز خلال هذه الاضطرابات الثورية شخص مميز، وهذا ما يجعل كل شخص عادي متمرد محتمل، يرغب في التحرر من هيمنة الدولة، والقدسيات المزيفة، وكبار التجار وأصحاب النفوذ والمال، فالثورة اضطراب كبير ناتج عن هشاشة النسيج الاجتماعي، كما أنها تؤدي إلى تمزيقه تماماً، وفي الغالب ما ترفع الثورات شعارات ديمقراطية، (Krishnamurti, 1947, p 107) والثورات بهذا المعنى والمرتبطة بأقدم القضايا وهي قضية الحرية، تعد هي المحرك الأساسي لأحداث القرن العشرين، (أردنت، 2008، ص13)

فعادة ما تقوم الثورات، بعد أن تهيمن طبقة أو فئة أو جماعة على السلطة و المال، ممَّا يؤثر على النسيج المجتمعي، وذلك يقود في النهاية إلى الثورة التي تطالب بالديمقراطية كحل للأزمة السياسية، والمساواة الاجتماعية كحل للمشكلة الاقتصادية.

ويميل الكثير من الباحثين إلى الأخذ بتفسير التطلع إلى التحرر- لتفسير حالة الربيع العربي- ويقصد به بشكل خاص الحصول على المزيد من حرية التعبير والمشاركة السياسية، وأنَّ كل النماذج الثورية سواء كانت شبه سلمية، كما حدث في تونس ومصر، أو عسكرية ومسلحة كما حدث في ليبيا، أو بتغير وفقاً لتفاهمات إقليمية كما حدث في الانتقال السياسي اليمني، هو في الحقيقة يعبر عن توق الشعوب إلى التحرر، وتحقق الذات كما أنَّ الأمر يشمل دول أخرى، استطاعت تجاوز موجة التغيير من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية مثل المغرب والسعودية، كما قُمعتْ احتجاجات البحرين والسودان المطَالبة بمزيد من الحريات.(كريم"و آخرون"، 2013، ص 12)

ب- ثورة البرورتريا proletariat revolution **الاقتصاد والماركسية والثورة.**

يُعَدُّ العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في الثورات، فمنذ القدم تنبَّه أرسطو إلى أهميته، فقد يطيح الأغنياء بالنظام الحاكم لأجل إقامة النظام الأولجاركيoligarchy، وقد يطيح الفقراء بالنظام الحاكم لأجل إقامة الديمقراطية.(أردنت، 2008، ص 22) كما أن نظرية (ماركس) و (إنجلز) عن حتمية الثورة العنيفة، إنما تخص الدولة البرجوازية، فهذه لا يمكن إبدالها بدولة بروليتارية، عن طريق الاضمحلال، إنما يتم ذلك كقاعدة عامة عن طريق الثورة العنيفة فقط. إنَّ المديح الذي كاله إنجلز للثورة العنيفة ليس نزعة طارئة بأي حال وليس من قبيل بهرج الكلام أو الحماسة في الجدال. بل لأن فكرة الثورة العنيفة هي جذور تعاليم ماركس و إنجلز بأكملها.(لينين، 1917، ص20) من الواضح أن تحرير طبقة مضطهدة فضلا عن انه يستحيل دون ثورة عنيفة فانه يستحيل أيضا دون القضاء على جهاز سلطة الدولة الذي خلقته الطبقة الحاكمة والذي يتجسد فيه هذا "الاغتراب". فالثورة هي أن تقوم الطبقة الفقيرة بالقضاء على حكومة الأغنياء البرجوازية.(لينين، 1917، ص 9) ومن جهة أخرى يؤمن الماركسيون على أنَّ البناء التحتي base وهو العامل الاقتصادي، الذي يتحكم

في البناء الفوقي superstructure وهو الفن والدين والأخلاق، فالاقتصاد يتحكم في تشكيل ثقافة المجتمع، ويحرك الشعوب.

وبناءً على أهمية العامل الاقتصادي، ذهبت العديد من التقارير العالمية، إلى الربط بين الربيع العربي، وبين الوضع الاقتصاد المتأزم لدول الربيع، والذي يرتبط من جهة أخرى ببعض الأحداث العالمية، فقد يبدو الجفاف الذي ضرب الصين، والحرائق في روسيا، وأسعار القمح، والثورة في مصر، على أنها أحداث غير ذات صلة، ولكنها في الحقيقة ترتبط بسلسلة وثيقة، والأخطر من ذلك أن هذا الارتباط لم يناقش في مقابل التركيز على العوامل السياسية. مع أن مصر هي أكبر مستورد للقمح، وارتفاع أسعاره يعني كمشكلة في رغيف الخبز، الدعامة الأساسية لحياة الإنسان. بل يمكن وانطلاقاً من ذات السلسلة، الربط بين التغيرات المناخية وهذه الأحداث، وكيف يمكن أن ترتبط الكوارث الطبيعية وقوى السوق والأنظمة الاستبدادية، بروابط وثيقة تفسر التغيرات الاجتماعية. (Werrell, Femia, 2013, p7) قس على ذلك العديد من الدول الأخرى، مثل تونس وحتى ليبيا على الرغم من أنها دولة ذات موارد طبيعية إلاَّ أنها تعاني من صعوبات معيشية.

ويعطي البعض بعداً إضافياً لإشكالية الفقر وتدني المستوى الاقتصادي، من خلال الإشارة إلى أن الطبقة المحرومة تمثل الشباب (الفئة العمرية من 15-29) غالبيتها العظمى، وهي تمثل ثلث سكان المنطقة العربية، وتلك الفئة تعاني من الإقصاء والتمييز، على الرغم من الثروات الطبيعية والبشرية.(شحاته، وحيد، 2001، ص11) والتحليل الماركسي لثورات الربيع العربي، يجد له في الواقع العديد من الأدلة، لإثبات أنه كان فعلاً صراع بين الطبقات، لاسيما وأنَّ الدول التي عرفت احتجاجات شعبية، عرف عن حكامها وعائلاتهم الهيمنة على الموارد الاقتصادية في بلدانهم، كجمال مبارك وسيف الإسلام وليلى الطرابلسي زوجة بن علي وغيرهم، حيث ينعم الحاكم والفئة المحيطة به والأجهزة الأمنية بثروات طائلة بينما يعيش الشعب الفقر والعوز.

ت- موت الدولة أو (الدولة المزيفة).

تؤكد العديد من النظريات التاريخية أنَّ الانهيار هو أمر محتوم، شأنه شأن الولادة والشباب والشيخوخة، فالدولة كائن تشبه الإنسان، تولد طفلة ثم تصبح فتية، ثم تصاب

بالشيخوخة وفي نهاية الأمر لا تستطيع المقاومة وتموت. فلا تحدث الثورة إلا بعد أن تعجز الحكومة على السيطرة، وتفقد هيبتها واحترامها.(أردنت، 2008، ص 126) والمثير في هذه النظرية هي أنها لا تعزو الثورات إلى سبب واحد، إذ لا يوجد ذلك السبب الواحد لتفسير الانفجارات الاجتماعية، التي زعزعت النظام السياسي العربي، فالحرية والخبز والعدالة الاجتماعية، وهي الشعارات التي نادى بها المحتجون، تلخص الدوافع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وراء الانتفاضات العربية.(جرجس، 2016، ص 22) ولعلَّ موت الدولة هو التفسير الذي يلقى رواجاً في أوساط المفكرين والمحللين، لكونه قادر على أن يستوعب مجموعة من العوامل في حزمة واحدة.

فقد تتضافر مجموعة عوامل تنتمي إلى تفسيرات متعددة، فالدولة المستبدة والتي تحرم مواطنيها من أبسط حقوقهم السياسية، إضافة إلى أنها لا توفر لهم الخدمات الأساسية، فتشيع فيها الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، كما أنَّ شعبها يعاني من الفقر والجوع، يؤدي ذلك بها إلى الوصول إلى مرحلة موت الدولة، أو تفكك الدولة نتيجة لفقدان الأفراد إلى شعور الانتماء، ليس فقط للنظم الحاكمة؛ بل وللوطن نفسه، حيث تتماهى الدولة بالنظام ويختزل النظام في شخص الحاكم والقائد والمنقذ والمقدس.

فالدولة مطالبة بحفظ الحريات وتوفير الحاجات، ولكنها لم تعد الدولة تؤدي هذه المهمة، بل أصبحت هي المسئول الأول عن انتهاك الحريات وسلب الحقوق وغياب أبسط الاحتياجات، وتحولت الدول إلى دول بوليسية قمعية، و الدولة البوليسية هي صورة باهتة ومزيفة للدولة الحقيقية، على حد تعبير (هيغل). (paton, 1960, 343) ؛ لأنها لم تعد قادرة على إثبات وجودها إلاَّ باللجوء إلى العنف، ولكن ذلك قد يؤدي إلى أن يصبح الأفراد خارج سيطرة الدول، نظراً لعدم الانتماء لها، وأكثر قرباً من المدن والشركات والجماعات الدينية والأبطال الخارقين.(روس، 2017، ص 37)

وهذا الأمر يؤدي إلى ظهور تكتلات جديدة داخل الدولة، سواء على أساس جغرافي أو أيديولوجي، ولا يجمع بينها سوى العداء لنظام الحكم. والأمر ليس مرتبطاً بقوة الثورات فحسب، بل حتى النظام نفسه على صعيد بنيته الداخلية غالباً ما يعاني من تصدع وتظهر

انقسامات داخل أقطاب النظام نفسه، ويبدأ صراع مستتر على السلطة وعلى تقاسم النفوذ والثروات، وهو ما يؤدي غالباً إلى تهاوي النظام أمام أول هزة ولو كانت ضعيفة.

رابعاً: تأويلات الربيع العربي.

لقد حاولت العديد من التيارات تفسير الربيع العربي دون الاستناد إلى أي حجج منطقية، أو عمق تاريخي نابع من تحليل للثورات التي عرفها تاريخ الإنسانية، بل هو أقرب إلى حديث رجل الشارع، المبني على حالة عاطفية عابرة، وبالتالي هي بعيدة جداً عن التناول العلمي، والرؤية التاريخية الشاملة. ولقد لاقت هذه التحليلات رواجاً رغم سطحيتها، بل وتبناها ساسة ومحللون وأكاديميون؛ لأنَّها تخاطب اللاوعي العربي، أكثر من مخاطبتها للعقل العربي.

1- نظرية الفعل الإلهي (الابتلاء بين الامتحان و العقاب).

تتبنى بعض التيارات الدينية، فكرة "الابتلاء" سواء كان مرتبطا بالغضب الإلهي أو بالحب الإلهي، لأن المحصلة في الحالتين واحدة، وهي أن تمر الشعوب والأمم بظروف صعبة، وتواجه أزمات كبرى على شكل حروب ومجاعات وكوارث طبيعية، بدءاً من عدم سقوط المطر وانتهاءً بالزلازل والبراكين. وهذه النظرية قديمة قدم الأديان، ومرتبطة بالتصور الإلهي الحتمي لحركة الكون.

وهذا التبرير أو التفسير هو أكثر التفسيرات ثباتاً لدى التيارات الدينية، وسبق الإشارة إلى ممارسة هذا الدور للحفاظ على النظم السياسية، وهو تفسير لا يعتد بحركة التاريخ ولا بالمسئولية الإنسانية، بل يرفض كل الأسباب، ممَّا يجعله تفسيراً زئبقياً، فهو من جهة غير قابل للدحض، أو لا يخضع لمعيار القابلية للتكذيب، وفقاً لتعبير كارل بوبر، لكونه لا يشير إلى عوامل قابلة للمناقشة أو الملاحظة، بل يرتكز على الإرادة الإلهية التي تتجاوز كل القوى الإنسانية، كما أن هذا التفسير من جهة أخرى، لا يسهم في فهم هذه التحولات، بحيث يمكن تقييمها أو تقويمها، أي لا يمكن التنبؤ بها أو معالجتها والحيلولة دون وقوعها أو تعزيز وقوعها.

كما أسهم فشل الربيع العربي -عدم تقديم نتائج لحظية- في تعزيز نظريات التيارات الدينية، والتي يرى بعضها أن الخروج على الحاكم-الاسم الفقهي للثورات- شكلاً من

أشكال الفتن التي توجب العقاب الإلهي. والجدير بالملاحظة هنا، هو أن التفسير الإلهي يتبنى رأيين متعارضين، فلا يمكن تحديد متى يكون الحدث عقاباً ومتى يكون امتحاناً، والأمر يرجع إلى موقف رجل الدين من الحادث.

وعلى الرغم من عدم أهمية هذا التفسير، إلا أنني آثرت الإشارة إليه؛ للتأكيد على نقطة غاية في الأهمية، ألا وهي أن التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية مهدت الطريق أمام ارتفاع أسهم الخطاب الديني، فلقد أصبح الناس ينصتون أكثر للفقهاء والخطباء وعلماء الدين، لكونهم يخففون من هول الصدمة وآلام الواقع، بل وصل الأمر إلى ارتفاع أسهم الخطاب الديني المتطرف، نظراً لشيوع ثقافة الكراهية داخل النسيج العربي عموماً وداخل نسيج الدولة الواحدة، ويمكن الحديث في هذا السياق عن دعم بعض الدول لجماعات متطرفة لتحقيق مآرب سياسية وتصفية حسابات إقليمية.

2- نظرية المؤامرة (لعبة الدمينو).

وهي النظرية التي تبناها أنصار النظم الشمولية، وتبدو نظرية المؤامرة صالحة لكل زمان ومكان، وقادرة على تفسير أي حدث مهما كان سطحياً أو عميقاً، فهي تمثل جزء أساساً من البنية الفكرية للمجتمعات العاجزة، فهي نوع من استلاب الإرادة، حيث يخضع الفرد والمجتمع والشعب عموماً لقوى خفية، أو قوة معلومة ولكنها تعمل بطريقة خفية، لا يمكن كشفها إلا بعد فوات الأوان. وهي إحدى أهم النظريات السائدة في تفسير الربيع العربي، حتى أنها تشمل كافة الأطراف المحلية والدولية. وتراعي خصوصية كل دولة، إذ تضع الجانب الاقتصادي في حالة الدول النفطية كليبيا، والجانب الاستراتيجي والمصالح الأمريكية للحديث عن سوريا.

مؤامرة الربيع العربي وكأنها محاولة أمريكية؛ لاحتواء الصعود الواضح للحركات الإسلامية، واكتسابها لقواعد شعبية كبيرة، خاصة بعد أن فشلت إدارة الولايات المتحدة في مواجهة تلك الحركات، حيث لم تحقق انتصارات تذكر في أفغانستان والعراق. وتتعدى نظرية المؤامرة حد الخطوط العريضة لتصل إلى أدق التفاصيل، كإعداد فرق قناصة لقتل المتظاهرين؛ لأجل الاستفادة من الاحتقان الشعبي، وبلغت دقة التفاصيل إلى حد الربط بين القضاء على أسامة بن لادن وبداية الربيع العربي.(الزين، 2013، ص 18) والجدير بالذكر أن كل ما

يقال في هذا الصدد مجرد افتراضات، لم يثبت صحتها، ولا تستقيم حتى مع المنطق والعقل، ولا تتعدى كونها خرافات شعبية.

كما أن نظرية المؤامرة تستند إلى نتائج الربيع العربي، فقد أصبحت الشعوب العربية أكثر بؤساً وتخلفاً وترديا من كل النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومهد الربيع العربي للهيمنة والتدخل الغربي في الشئون العربية، وحقق ما لم تحلم به إسرائيل من حروب وتدمير وتشتت عربي.(بيتي، 2014، ص 23) وعلى الرغم من ذلك، يرفض أنصار نظرية المؤامرة، كل الحجج التي تدحض هذا الافتراض إنهم يردون على الحجة القائلة، أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، قد خرجت خاسرة من هذا الربيع، ولم تستفد منه شيئاً فهذه الحجة في نظرهم يمكن دحضها بسهولة، وذلك من خلال إرجاع الفشل إلى سوء في التخطيط والإدارة، وليس لعدم وجود مؤامرة، مذكّرين خصومهم، بفشل مشابه للولايات المتحدة، في أفغانستان والعراق.(الزين، 2013، ص19) ومع ذلك تبقى الخسائر الأمريكية جديرة بالملاحظة، فالغرب الأوروبي خسر الأنظمة التي كانت تؤمن حدوده الجنوبية، وتدفقت عليه حملات الهجرة، فضلاً عن تحول هذه الدول إلى بؤر للإرهاب، كما حدث في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا، وبدأت تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، بل بلغ الأمر ذروته بمقتل السفير الأمريكي في ليبيا.

ويرتكز أنصار نظرية المؤامرة على بعض لمصطلحات والإشارات الغربية التي سبقت حدوث التغيرات العربية، فأول من استخدم مصطلح الربيع العربي هو الباحث الأمريكي (مارك لانش) في مقال له بعنوان "الربيع العربي الأوبامي"؛ وذلك قبل حتى أن يتضح المشهد بتاريخ 6-1-2011، وهي مستمدة من تجارب أمريكية سابقة مثل ربيع الأوطان وربيع براغ وربيع أوروبا الشرقية.(الزين، 2013، ص 59) وهذه الحجة يمكن الرد عليها أيضاً، وذلك بالعودة إلى الإشارات الغربية، والتي كانت في حقيقتها، مجموعة من التنبؤات والنظرات الاستشرافية، (أنظر "توفلر" و "فوكوياما") المبنية على معطيات الواقع، ولم تكن زلات لسان يبوح من خلالها المتآمر بتفاصيل مؤامرته، والتي تؤكد على أن المنطقة العربية هشة و يمكن أن تنهار في أي وقت.

خاتمة نتائج الربيع العربي (ما تخفيه قبعة الساحر).

إنَّ الحديث عن فشل مشاريع تيارات النهضة العربية الإصلاحية، ليس تعميماً؛ بل هو إشارة للسمة الغالبة، التي تؤكدها الاستثناءات، والتي يمكن أن نذكر منها محاولات على عبدالقادر ورشيد رضا ومحمد، تطوير وتجديد الخطاب، ومحاولات شبل شميل وإسماعيل مظهر وزكي نجيب محمود تطوير الوعي العلمي، ومحاولات ساطع الحصري، التنظير بجدية للقومية، إضافة إلى مشاريع آخر مثل مشروع الجابري عن العقل العربي ومشروع حامد أبو زيد التأويلي. إلاَّ أنَّ هذه المحاولات، رغم ما تحمله من جدة، إلاَّ أنها افتقرت إلى الاستمرارية والتراكمية، وارتباطها بأشخاص انتهت بنهايتهم. أمَّا في المجمل فقدت كانت التيارات الإصلاحية، أمَّا رهينة النظم الحاكمة، وبالتالي تستمد مشروعها من السلطة، أو مشاريع سرية رديكالية، تستند إلى تقمص دور الضحية والمظلومية، وتتبنى التكفير والتخوين كنقطة انطلاق إقصائية.

في المقابل، إن الحكم على الربيع العربي، كتحول تاريخي كبير، يتطلب وقتاً طويلاً، يتجاوز قدرة معاصريه، ومعظم الأحكام التي أطلقت حتى الآن، ليس أحكاماً متسرعة فحسب؛ بل هو لم يضع في الاعتبار، المحيط الذي ولد فيه الربيع العربي؛ فالبيئة العربية رغم توفر كل شروط التحول والانفجار فيها، إلاَّ أنها تفتقد لخطاب فلسفي، يضع لها العلامات على طريق هذا التحول، أسوة بما حدث في الثورات والتحولات الكبرى، والتي استرشدت بكتابات روسو وماركس، بل حلت وسائل الإعلام المؤدلجة والفوضوية محل الخطاب الفلسفي الرصين، فترتب عليه ضياع البوصلة، وتشتت العقل الجمعي.

كل هذه المعطيات جعلت الربيع العربي، رهنا لثنائيات واستقطابات، ما قبل الربيع العربي، فالتعامل مع المجتمعات العربية بهذا الإرث، أشبه بفتح (صندوق بندورا Pandora's box) أو مراقبة قبعة الساحر، يصعب التنبؤ بها أو التخطيط لها، فقد عادت تحولات الربيع العربي بالمجتمعات العربية إلى مرحلة ما قبل الدولة، التي لم يعرفها العرب أصلاً بالمعنى الحديث، فلم يعرفوا من الدولة غير وجهها الشمولي الاستبدادي، فعادت الصراعات والتكتلات، تتشكل وفقاً لطائفية دينية، أو عصبية قبلية أو أثنية أو جهوية وجغرافية، بمجرد زوال الاستبداد.

تجدر الإشارة مرة أخرى إلى الإرث الثقيل الذي خلفته الدولة الشمولية، فتكميم الأفواه وتجاهل الأقليات، وعدم مراعاة التنوع الديني والثقافي؛ أدَّى إلى مظاهر احتقان كثيرة كان التعبير عنها غير ممكن، بسبب الطبيعة الأمنية والبوليسية لدول الربيع العربي، كل هذه الإشكاليات العميقة ظهرت إلى السطح بعد الربيع العربي، بعد أنْ تم تضخيمها طوال فترة حكم الدولة الشمولية؛ بل غالباً ما كنت الأنظمة الشمولية تستمد استمراريتها، من العبث بهذه التفاصيل.

في كل الأحوال، لا يمكن الحكم على الربيع العربي بمرور بضع سنوات، بل والأهم من ذلك ليس من المنطقي تقييم خسائره بارتفاع أسعار الدولار والمواد الغذائية؛ لأنَّ الخسارة الحقيقية، هي فقدان الإنسان العربي الثقة في التغيير، وقبوله التخلي عن حريته، التي طالما حلم بها في مقابل الحصول على الأمن الذي افتقده، لقد فقد الإنسان العربي ثقته بنفسه، وعاد مرة أخرى لتسليم عقله، لحتميات دينية متطرفة وأنظمة سياسية عسكرية شمولية.

تلك الأنظمة التي أرغمت الشعوب على الثورة، عندما وأدت آمال الإنسان العربي، إذ لم تكتفي بشعارات كاذبة، وزعماء من ورق، وغياب التنمية واستمرار التراجع الإقليمي، بل استمرت لتصل إلى مرحلة التوريث، كما حدث في سوريا وكان قيد التنفيذ في ليبيا ومصر. وتلك الحتميات الدينية التي لديها استعداد دائم لتصعد على ظهره، إما بتبرير النظم الحاكمة، أو باستغلال عواطفه من خلال برامج انتخابية زائفة و شعارات فضفاضة "الإسلام هو الحل" ؛ وذلك لغرض الوصول إلى السلطة فقط، دون حتى أن تكلف نفسها عناء وضع مشروع لإدارة الدولة، كما حدث مع حركة الإخوان في مصر.

المصادر والمراجع

- أردنت، حنة (2008) في الثورة، (ت) عطا عبدالوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- أركون، محمد (1995) أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، (ت) هاشم صالح، الساقي، بيروت.
- بريتن، كرين (2009) تشريح الثورة، (ت) سمير الجلبي، دار كلمة، أبو ظبي.
- بشارة، عزمي (2013) في الثورة و القابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث، الدوحة.
- بيتي، الطيب (2014) ربيع المغفلين، دار شمس، القاهرة.
- توفلر(1)، ألفن (1990) حضارة الموجة الثالثة، (ت) عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية، طرابلس.
- توفلر(2)، ألفن (1990) صدمة المستقبل، (ت) محمد علي ناصف، الجمعية المصرية لنقل الثقافة، القاهرة.
- جرجس، فواز (2016) الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، (ت) عبدالواحد لؤلؤة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حرب، علي (2012) ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، الدار العربية للعلوم، بيروت.
- حنفي، حسن (1991) مقدمة في علم الاستغراب، الدار الفنية، القاهرة.
- الرميحي، محمد (1997) سقوط الأوهام العروبة بعد الغزو العراقي للكويت، مدبولي، القاهرة.
- روس، كارن (2017) الثورة بلا قيادة، (ت) فاضل جكتر، المجلس الوطني للثقافة، الكويت.
- زريق، قسطنطين (1981) في معركة الحضارة، دار العلم للملايين، بيروت.
- زيادة ، معن (1989) الموسوعة الفلسفية العربية، (ج1)، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- الزين، حسن (2013) الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، القلم الجديد، بيروت.
- شحاته، ديانا، وحيد، مريم، (2011) " محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، مطابع الأهرام، قليوب، العدد 184 أبريل.

- شرابي، هشام (1986)، العقد العربي القادم المستقبليات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- صالح، هاشم (2013) الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، دار الساقي، بيروت.
- صفار، محمد،(2011) "إدارة مرحلة ما بعد الثورة"، مجلة السياسة الدولية، مطابع الأهرام، قليوب، العدد 184 أبريل.
- عبداللطيف، كمال (1993) في الفلسفة العربية المعاصرة، دار سعاد الصباح، الكويت.
- العظم، صادق جلال (1975) نقد الفكر الديني، دار الطليعة، بيروت.
- الغزالي، محمد (2005)، حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي، دار نهضة مصر، القاهرة.
- القصيمي، عبدالله (1999) عاشق لعار التاريخ، دار الجمل، كولونيا.
- كاظم، نادر(2013) إنقاذ الأمل الطريق الطويل إلى الربيع العربي، مسعى للنشر، المنامة.
- كريم، حسن وآخرون،(2013) الربيع العربي و ثورات الخلاص من الاستبداد، دار شرق الكتاب، بيروت.
- لينين، فلاديمير (1917) الثورة و الدولة، (ت) دار التقدم، دار التقدم، موسكو.
- النيهوم، الصادق (2001) نقاش، دار تالة، بيروت.

المراجع الأجنبية

- Krishnamurti, y.G .(1947), freedom in an age of revolution, Manavalan Literary Agent.
- Miller, Daniel "and other"(2016) How the World Changed Social Media, UCL Press, London.
- Paton, William (1960) On the Philosophy of History, Glasgow University.
- Reddick, Christopher G, Antonio, San "Edit",(2014) Social Media in Politics, Springer International Publishing, London.
- Werrell, Caitlin E, Femia Francesco "Edit"(2013) The Arab Spring and Climate Change A Climate and Security Correlations Series, Center for American Progress.